الأمم المتحدة

A/63/PV.57

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٥٧**

الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مشروع القرار (A/63/L.31)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نشرع في عملنا، أود أن أبلغ الدول الأعضاء أن رئيس الجمعية العامة، بالنيابة عن سائر الأعضاء، قد عين ممثلي جميع المجموعات الإقليمية – الجزائر، الأرجنتين، أذربيجان، ألمانيا، إندونيسيا – بوصفهم ميسرين فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونتيجة لذلك، لن يقبل انضمام أي مشاركين آخرين إلى مقدمي مشروع القرار A/63/L.31.

(تكلم بالإسبانية)

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/63/L.31، المعنون ''الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان''.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.31؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٥/٦٣).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال.

البند ١٦ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/63/35)

تقرير الأمين العام (A/63/368)

مشاريع القرارات (A/63/L.32, A/63/L.33, A/63/L.34, و A/63/L.35)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-61585 (A)

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أفتتح هذه الجلسة العامة، التي نتناول فيها قضية فلسطين. لقد احتفلنا هذا الصباح، وبقلوب مثقلة بالأسى، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وانضممت إلى سعادة السفير، بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والأمين العام بان كي - مون لنعرب عن قلقنا المستمر إزاء الحالة البائسة في قطاع غزة والضفة الغربية ونعلن تضامننا مع الشعب الذي طالت معاناته.

لقد استمعنا إلى التقرير الشامل من الرئيس عن الحالة الراهنة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. ولخّص الأمين العام كذلك المبادرات المعقدة التي يقوم بها المجتمع الدولي للمضي قدما بمحادثات السلام وإنشاء الدولة الفلسطينية. وقد أهبت بالمجتمع الدولي أن يرفع صوته عاليا ضد العقاب الجماعي لشعب غزة، وهي سياسة لا نستطيع التغاضي عنها. إننا نطالب بوضع حد للانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان ونطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تسمح بدخول الإمدادات الإنسانية وغيرها إلى قطاع غزة من دون تأخير.

لقد تكلمت هذا الصباح عن الفصل العنصري وكيف أن السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشبه إلى حد كبير الفصل العنصري في حقبة سابقة في قارة بعيدة. وأعتقد أنه من الهام جدا بالنسبة لنا في الأمم المتحدة أن نستعمل هذا التعبير. ويجب ألاّ نخشى من تسمية الأشياء بمسمياتها. ففي المحصلة، إنها الأمم المتحدة، التي اعتمدت الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، حيث أوضحت للعالم بأسره أنه لا بد من تحريم ممارسات التمييز الرسمي أينما تحدث.

واستمعنا اليوم إلى ممثل عن المجتمع المدني في جنوب أفريقيا. ونعرف أن منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم تعمل للدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتحاول حماية السكان الفلسطينيين، الذين فشلنا، نحن الأمم المتحدة، في حمايتهم. وقبل أكثر من ٢٠ عاما، تولينا نحن في الأمم المتحدة زمام القيادة من المجتمع المدني عندما اتفقنا على أن الجزاءات ضرورية لتوفير الوسائل التي لا تتسم بالعنف للضغط على جنوب أفريقيا لوضع حد لانتهاكاتها. واليوم، ربما يتعين علينا نحن في الأمم المتحدة أن ننظر في اتّباع خطى جيل جديد من المجتمع المدني، الذين يطالبون بحملة سلمية مماثلة من المقاطعة وتحويل الاستثمارات وفرض الجزاءات للضغط على إسرائيل لإنهاء انتهاكاتها.

لقد حضرت عددا كبيرا من الاجتماعات بشأن حقوق الشعب الفلسطيني. وأتعجب كيف يواصل الناس الإصرار على التحلي بالصبر بينما يُصلب إخواننا وأخواتنا. أننا نؤمن بأن الصبر فضيلة، لكن ليس هناك شيء من الفضيلة في الصبر مع معاناة الآخرين. علينا أن نسعى مخلصين لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني.

إنني أكن حبا كبيرا للشعب اليهودي، وهذا صحيح طوال حياتي. فلم أتردد أبدا في إدانة جرائم المحرقة أو أي من الانتهاكات العديدة التي ارتكبت ضد إخواننا وأخواتنا اليهود. لكن، معاناتهم لا تعطي أي أحد الحق في إيذاء الآخرين، لا سيما من لهم تاريخيا علاقات عميقة ومميزة مع الشعب اليهودي.

أما وقد قلت ذلك، فأود أن أذكّر إخواننا وأخواتنا الإسرائيليين بأنه حتى وإن كان عندهم درع الولايات المتحدة الواقي في مجلس الأمن، ليس ثمة قدر من ليّ الذراع والترهيب سيغير القرار ١٨١ (د-٢)، الذي اعتمد قبل ٦١ عاما ودعا إلى إنشاء دولتين. فمن المخجل أنه لا توجد

دولة فلسطينية لتحتفل اليوم، وفرص إنشائها اليوم أبعد من أي وقت مضى. وبالرغم من كل الحجج، فإن الحقيقة المركزية تسخر من الأمم المتحدة وتؤذي صورتها ومكانتها بصورة خطيرة. كيف يمكننا الاستمرار في هذا؟ إنني أناشد المجتمع الدولي أن يعمل على كسر طوق الجمود السياسي الذي يعمل عن عمد على تعزيز الكراهية والعزلة والاعتداءات. ويجب أن يدفع تضامننا إلى العمل الملموس لتحقيق هذه الأهداف البعيدة المنال، التي يعتبرها معظمنا من المسلّمات.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول بادجي، الذي سيتكلم بصفته رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد بادجي (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أعبر عن خالص شكري لجميع الذين شاركوا هذا الصباح في الاجتماع الخاص المعقود للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذه المناسبة الرسمية، تم التأكيد مجددا بقوة وبالإجماع على أهمية وإلحاحية التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. وكان هناك أيضا تأييد كبير لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وقبل أن أعرض مشاريع القرارات الأربعة التي أعدتها اللجنة في إطار بند جدول الأعمال قيد النظر، أود أن أبدي بعض ملاحظات موجزة فيما يتعلق بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وبشأن التطورات في العملية السياسية.

منذ عام أعرب المجتمع الدولي بصفة عامة عن ترحيبه بانعقاد مؤتمر دولي في أنابوليس دعت إلى عقده الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المتابعة لمبادرة قامت بها المجموعة الرباعية. وأدى ذلك المؤتمر إلى استئناف العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين واجتذب مستوى غير مسبوق من الدعم السياسي والاقتصادي والمالي من جانب المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية، وأدى فيما بعد إلى الإعلان عن تبرعات كبيرة في مؤتمر المانحين المعقود في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وانضمت اللجنة إلى هذه الموجة الرامية لإعادة إطلاق عملية السلام، وفي سياق برنامج عملها عملت على تهيئة بيئة مؤاتية لدفع مفاوضات الوضع الدائم.

وبرعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نظمت شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة ثلاثة اجتماعات دولية كبيرة في عام ٢٠٠٨. وكانت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية محورا للمناقشة التي دارت في حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في عمان، التي شجعت الجهات المانحة خلالها على أن تشارك مشاركة نشطة في تنفيذ هذه الخطة. وأتاحت الحلقة الدراسية أيضا إجراء تقييم للعوائق العديدة التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف، وعلى وجه التحديد مئات نقاط التفتيش وعمليات الإغلاق الروتينية للأرض الفلسطينية المحتلة، التي تخنق التنمية الاقتصادية، وتوسيع المستوطنات، وتشييد الجدار على الأرض الفلسطينية، مما يزيد في تجزئة الضفة الغربية.

وتناول الوفد الذي مثل اللجنة في الحلقة الدراسية الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال اجتماع مع رئيس وزراء المملكة الأردنية. وعقب الحلقة الدراسية بعمان، قام وفد من اللجنة بزيارة مخيمين للاجئين في الأردن واطلع بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية لسكانهما.

وتناول مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني باللاجئين الفلسطينيين، الذي نظمته اللجنة في شهر نيسان/أبريل في المقر الرئيسي لليونسكو بباريس، مسألة الفلسطينيين الكثيرين الذين أجبروا على العيش في مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية لمدة تزيد على ٦٠ عاما. وشدد المشاركون في المؤتمر على أن الحل الدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وللصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يمكن تحقيقه ما لم يتسن لأولئك اللاجئين ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم واستعادة الممتلكات التي حرموا منها.

وسلط المؤتمر الضوء على أن حق اللاجئين في العودة، وهو مبدأ أساسي من المبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان المعترف بها على نطاق واسع، لا يتناقص بمرور الوقت وما زال ينطبق تماما على اللاجئين الفلسطينيين. وأيد المشاركون في المؤتمر أيضا دون تحفظ استئناف العملية السياسية. غير أنهم نبّهوا إلى أن أي اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني نهائي يجب أن يشمل حلا عادلا ومنصفا لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

واغتنم وفد اللجنة فرصة إقامته في باريس للاجتماع بمسؤولي وزارة الخارجية الفرنسية والبرلمانيين الفرنسيين في قصر البوربون وقصر لكسمبرغ. وتمخضت تلك الاجتماعات عن عمليات تبادل مفيد للآراء بشأن دور الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة واللجنة في الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في مالطة، عقدت اللجنة اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين لتقييم الصعوبات التي تحول دون إحراز الأطراف تقدما في عملية السلام. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن قلق خاص إزاء التوسع المستمر في المستوطنات بالضفة الغربية والقدس الشرقية ومواصلة تشييد الجدار، وكلاهما يتعارض مع القانون الدولي ويؤدي للحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع الدائم، كما أشير في مرات عديدة.

ورغم التأكيد في اجتماع مالطة على أن أعمال العنف من أي من الجانبين تلحق الضرر بالحوار السياسي، أعرب الاجتماع أيضا عن دعمه لجميع الجهود التي تبذل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. كما أعرب عن ترحيبه بالدور الهام الذي تقوم به البلدان الأوروبية وعن تشجيعه لها على أن تشترك بشكل أكثر نشاطا في مختلف جوانب العملية السياسية.

واجتمع وفد اللجنة المشارك في الاجتماع أيضا برئيس مالطة ووزير خارجيتها. وفي طريق عودته مارا بروما، قام أيضا بزيارة مدينة الفاتيكان ليجتمع بأمين قسم العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

وأود الآن أن أبرِز جانبا هاما من الولاية التي أناطتها الجمعية العامة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لبيان كيفية مساهمة اللجنة في الجهود الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي لمسألة فلسطين من خلال إقامة دولة فلسطينية تعيش إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن.

بعد أن استمعت اللجنة إلى تقييمات الخبراء الفلسطينيين والإسرائيليين والتحليلات التي أجراها المختصون الدوليون للمسألة، خلصت إلى وجود فجوة آخذة في الاتساع وتناقض صارخ بين المفاوضات الثنائية وجهود المجتمع الدولي والحالة المتدهورة على أرض الواقع. بل وأكثر من ذلك إثارة للقلق أنشطة الاستيطان المستمرة وحصار غزة وبناء الجدار على الأرض الفلسطينية وهدم المنازل في القدس الشرقية والتوغلات اليومية من جانب الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية والعنف من جانب المستوطنين

الإسرائيليين، وكلها أمور تهدد بإخراج المفاوضات الهشة بالفعل عن مسارها.

واليوم، بعد عام من مؤتمر أنابوليس، لا تملك اللجنة إلا أن تشجع الطرفين على مواصلة العملية السياسية بالبناء على ما تحقق من إنجازات والحل الوحيد هو إجراء مفاوضات جادة بشأن المسائل الجوهرية. وفي الوقت ذاته، يجب أن تتغير الأفعال جذريا على الأرض. فيجب وقف الأنشطة الاستيطانية. ويجب تقديم المتطرفين إلى العدالة على أعمال العنف التي يقومون بها. ويجب رفع الحصار عن غزة. ويجب أن يستمر وقف إطلاق النار وأن يوسع ليشمل الضفة الغربية. وينبغي إعادة انطلاق النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية من خلال إلغاء القيود على حركة الأشخاص والبضائع. إن اتخاذ تلك التدابير سيمكن من استعادة الثقة في العملية السلمية وبناء التأييد الشعبي لدى الفلسطينيين والإسرائيليين. وسيسمح ذلك للأطراف باتخاذ القرارات مع أن ذلك يبدو صعبا في هذه المرحلة.

وتعتقد اللجنة أن استمرار الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية ما زال يشكل السبب الأساسي للصراع. إننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل عن طريق المفاوضات، حل ينهي الاحتلال، ويكفل للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ويضمن أمن دولة إسرائيل. وينبغي لتلك التسوية أن تستند إلى القانون الدولي، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمبادئ المتضمنة في خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ولا تزال اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء الانقسامات الفلسطينية الداخلية، التي تضع العقبات في طريق المصالحة وإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وتدعم اللجنة الجهود التي تقوم بها بلدان عربية وبلدان أخرى، وكذلك مبادرات رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الرامية إلى استعادة الوحدة الوطنية الضرورية للشروع في السير على السبيل نحو التسوية الدائمة لقضية فلسطين.

وتؤمن اللجنة إيمانا راسخا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في تحمل مسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين حتى يتم حلها بكل جوانبها، وفقا للشرعية الدولية. وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى العمل بحزم لتنفيذ قراراته فيما يتعلق بقضية فلسطين، لا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣). كما أن اللجنة تتوقع من مجلس الأمن، الذي عهد إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، للوفاء بالتزاماته وفقا للميثاق. واللجنة من جهتها، ستستمر بالقيام بأداء الولاية المؤتمنة التي عهدت إليها بها الجمعية العامة، بغية مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي هذا السياق، أود الآن أن أعرض على الجمعية العامة مشاريع القرارات الأربعة التي وافقت عليها اللجنة وجرى تعميمها في إطار البند من جدول الأعمال المعروض لنظر الجمعية العامة، وهي A/63/L.32، و A/63/L.33، و A/63/L.34، و A/63/L.35.

وتتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة الحقوق الفلسطينية في الأمانة العامة، وبرنامج الإعلام الخاص بالقضية الفلسطينية في إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة. وتؤكد مجددا مشاريع القرارات تلك على أهمية التفويضات التي أناطتها الجمعية العامة إلى تلك الكيانات الثلاثة. وكما جرى في الماضي، تعتزم

اللجنة ضمان استخدام الموارد المتاحة لها بحكمة في أداء الأنشطة المتوخاة. كما تم تحديث مشاريع القرارات الثلاثة.

أما مشروع القرار الرابع المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، فيكرر تأكيد موقف الجمعية العامة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لتلك التسوية ويتضمن إشارات إلى التطورات التي حدثت في العام الماضي. ويلاحظ مشروع القرار مع الارتياح مضاعفة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم عملية السلام، ويكرر تأكيد مبادرة السلام العربية وخطوات المتابعة التي اتخذها الدول العربية، وكذلك الأنشطة التي تقوم بها المجموعة الرباعية وممثلها الخاص.

إن مشاريع القرارات الأربعة التي عرضتها للتو تبرز المواقف والولايات والبرامج ذات الأهمية الخاصة، لا سيما في هذه المرحلة الحاسمة. إنني أدعو الجمعية العامة إلى التصويت لصالح مشاريع القرارات تلك وإلى دعم الأهداف الواردة فيها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سافيور بورغ، ممثل مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة، المتضمن في الوثيقة A/63/35. واسمحوا لي أن أوجز كل فرع من التقرير.

يتضمن الفصل الأول المقدمة التي تبين أهداف اللجنة ومنظورها العام إلى الأحداث التي وقعت خلال العام المنصرم. ويبرز الفصل في الفقرة ٤ ”التباين بين استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والاهتمام الدولي المكثف بالقضية، من جهة، وبين تدهور الأوضاع على الأرض، من جهة أخرى“.

ويوجز الفصلان الثاني والثالث ولاية كل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام. ويتضمنان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال السنة المشمولة بالتقرير. ويكرر الفصلان أيضا تأكيد موقف اللجنة المعلن بالترحيب بجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة الراغبين بالمشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقبين.

ويستعرض الفصل الرابع الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والتطورات السياسية ذات الصلة كما رصدتها اللجنة خلال العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويشمل ذلك أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وعمليات التوغل العسكري الفتاكة لقوات الدفاع الإسرائيلية في قطاع غزة، التي أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، والهجمات الصاروخية والهجمات الأخرى من جانب مقاتلين فلسطينيين ضد المدنيين الإسرائيليين، ووقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية في قطاع غزة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، والجهود المبذولة من أجل المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وفي هذا الفصل أيضا، تندد اللجنة بالاستعمال المفرط والعشوائي للقوة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدين أعمال القتل خارج نطاق القضاء، وتدمير بيوت الفلسطينيين، والبنى التحتية المدنية والأراضي الزراعية وما يترتب عليها من آثار مدمرة على السكان الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، تدين اللجنة بقوة الهجمات على المدنيين الإسرائيليين والبنى التحتية الإسرائيلية.

ويتناول هذا الفصل أيضا مسائل أخرى ذات أهمية بالغة، بما فيها زيادة عدد الحواجز التي تعيق الحركة والتنقل؛ ومواصلة بناء جدار الفصل، بما يتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية؛ وهدم البيوت الفلسطينية؛ ومواصلة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، الذي يمنع حركة الأشخاص والسلع ويفاقم الحالة الإنسانية في قطاع غزة؛ واعتقال حوالي ٠٠٠ ١١ فلسطيني في السجون الإسرائيلية؛ واستمرار إسرائيل في أنشطة توسيع المستوطنات؛ واستمرار أعمال العنف والمضايقات والترهيب من قبل المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين؛ وأزمة المياه في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وتدهور القطاع الزراعي؛ ووقف استيراد الوقود والمواد الغذائية والطبية والغوثية؛ والصعوبات التي ما زالت تواجهها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تنفيذ ولايتها.

وتشمل التطورات السياسية المستعرضة في هذا الفصل عقد مؤتمر أنابوليس والتفاهم الإسرائيلي الفلسطيني المشترك الذي تم التوصل إليه في المؤتمر، وكذلك مؤتمر باريس الدولي للمانحين وما نتج عنه تعهدات قدرها ٧,٤ بليون دولار. ويركز الفصل أيضا على الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية للنهوض بالتنمية الاقتصادية، وكذلك الدور الهام الذي تقوم به المجموعة الرباعية وممثلها السيد توني بلير.

ويستعرض الفصل الخامس العمل الذي قامت به اللجنة وذلك بتعبئة المجتمع الدولي لتأييد الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الدولية والمدنية وغيرها. وينقسم إلى جزءين رئيسيين. يصف الجزء ألف الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأيضا البيانات التي أصدرها مكتب اللجنة. ويتضمن الجزء باء سردا مفصلا لتنفيذ برنامج العمل والأنشطة التي قامت بها اللجنة والشعبة. ويوفر كذلك معلومات عن الحوار المتواصل بين اللجنة وأعضاء الاتحاد الأوروبي والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

ويقدم الجزء الفرعي ١ سردا لسائر الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نُظمت خلال السنة، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في عمَّان وباريس ومالطة. واجتمع وفد اللجنة أيضا في مدينة الفاتيكان مع أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

وتتناول الأجزاء الفرعية ٢ إلى ٧ تعاون اللجنة مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية؛ والبحوث والرصد والمنشورات التي قامت بها الشعبة؛ وإدارة وصيانة وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلق بقضية فلسطين؛ وبرنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في نيويورك وجنيف وفيينا.

ويعرض الفصل السادس نظرة عامة عن الإجراءات التي قامت بها إدارة شؤون الإعلام خلال العام عملا بقرار الجمعية ٨٢/٦٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي يهدف إلى زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط بغية الإسهام بصورة فعالة في تهيئة مناخ ملائم للحوار ودعم عملية السلام. وتضمنت الإسهامات الهامة من إدارة شؤون الإعلام تغطية الاجتماعات الحكومية الدولية، وقيام وحدة اللغة العربية بإذاعة الأمم المتحدة بإعداد تقارير عن الاجتماعات التي نظمتها اللجنة، وقيام مركز أخبار الأمم المتحدة بإبراز الأخبار المتعلقة بقضية فلسطين، وتنظيم برنامج تدريبي لصحفيين فلسطينيين شبان، ومعرضين دائمين متعلقين بقضية فلسطين في نيويورك وجنيف، وقيام مراكز ودوائر ومكاتب الإعلام التابعة للأمم المتحدة بنشر المعلومات عن قضية فلسطين.

ويتضمن الفصل الأخير من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها. وفي هذا الفصل، تلاحظ اللجنة أن عام ٢٠٠٨ يصادف الذكرى الستين لترع ملكية الفلسطينيين – أو عام النكبة – وتكرر مجددا المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة نحو قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من كل جوانبها وفقا للقانون الدولي.

وقد تشجعت اللجنة من النتائج التي أفضى إليها مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس للمانحين، وتشدد اللجنة على ضرورة الوقف الكامل لجميع أعمال العنف، بما فيها الهجمات العسكرية، والتدمير، والأعمال الإرهابية. وتطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تنهي سياساتها غير المشروعة وممارساتها القمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من قبيل الأنشطة الاستيطانية، وبناء الجدار، وفرض العديد من تدابير العقاب الجماعي.

وتؤكد اللجنة أيضا على أهمية تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وتؤكد اللجنة كذلك على عدم ضياع الزخم السياسي الذي وفره مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس، وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

وتعرب اللجنة عن رأيها بوجوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية من دون شروط، مما يمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على جميع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وتؤيد اللجنة بقوة أيضا الحل القائم على أساس وجود دولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ولا تزال مبادرة السلام العربية تشكل عنصرا حاسما في السعي إلى تحقيق السلام في المنطقة.

إن اللجنة بينما ترحب بالدعم الثابت والكبير لميزانية السلطة الفلسطينية الذي يوفره الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات المانحة، تشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بدور استباقي في الجهود الدولية الرامية إلى حل الصراع. وتهيب اللجنة أيضا بجميع الجهات المانحة الوفاء بتبرعاتها المعلنة لضمان استمرار عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وتدعو اللجنة إسرائيل إلى إنهاء عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف أية تدابير أخرى تؤدي إلى زيادة تقويض المؤسسات الفلسطينية. وتعارض اللجنة بشدة بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية بصورة غير مشروعة، وكذلك عملية بناء الجدار غير القانونية، وترى أن هذه الأنشطة تتعارض مع المفاوضات بشأن إيجاد تسوية دائمة.

وتذكّر اللجنة مرة ثانية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن عليها التزاما بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي تفرض على أطراف الاتفاقية، في جملة أمور، أن تحمي المدنيين خلال أعمال القتال. كما تدعو اللجنة إسرائيل إلى إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين فورا وبدون قيد أو شرط، بمن فيهم أعضاء الوزارة والبرلمانيون المسجونون. وتدين اللجنة أيضا بشدة قتل أي من الجانبين للمدنيين الأبرياء، وتندد بالهجمات الصاروخية على إسرائيل وتطالب بوقف تلك الأنشطة من جانب الجماعات المسلحة الفلسطينية.

وتهيب اللجنة بالقيادة الفلسطينية، وبزعماء جميع الفصائل وبجميع الفلسطينيين أن يتحدوا على دعم الرئيس عباس وحكومته وجميع المؤسسات الفلسطينية المنتخبة

ديمقراطيا، وأن يحلوا خلافاتهم السياسية بالوسائل السلمية. كما تدعو اللجنة إلى إجراء حوار وطني شامل، تدعمه تدابير لبناء الثقة، لبدء عملية استعادة الوحدة الوطنية وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت حكم السلطة الفلسطينية.

واقتناعا من اللجنة بأن عملها وبرنامج الأنشطة المناطة بشعبة حقوق الفلسطينيين يمثلان إسهاما كبيرا من جانب الأمم المتحدة وأعضائها في البحث عن حل لقضية فلسطين، فإنها تؤكد أيضا المساهمة المفيدة والبناءة من جانب شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة في دعم ولايتها الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وتؤكد اللجنة أن برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية يسهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وعامة الناس على ضرورة النهوض بالتسوية السلمية للصراع وحشد المساعدة للشعب الفلسطيني الذي اشتدت حاجته إليها. كما تقترح في تقريرها مواضيع لبرنامج اجتماعاتها لعام ٢٠٠٩.

وتثني اللجنة على منظمات المجتمع المدني للجهود التي تبذلها من أجل احترام الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال الدعوة وتعبئة الرأي العام، ولمبادراتها الرامية إلى التخفيف من محنة الشعب الفلسطيني. كما تعرب عن عزمها تنمية تعاونها مع البرلمانيين ومنظماتهم الجامعة.

وتطلب اللجنة من شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل تقديم دعمها الموضوعي والخاص بأعمال الأمانة، وبرنامجها للأبحاث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية، كزيادة التوسع في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وتطويره، بما في ذلك تعزيز موقع قضية فلسطين على الشبكة العالمية بالصور، وبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية، والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وتطلب اللجنة الاستمرار في البرنامج الخاص للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام، على أن يتمتع بالمرونة التي تقتضيها التطورات ذات الصلة لقضية فلسطين.

وأخيرا، مع تأكيد اللجنة مجددا رغبتها في أن تسهم في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، فهي تناشد جميع الدول أن تنضم إليها في هذا المسعى وأن تقدم تعاونها ودعمها للجنة. كما تدعو الجمعية العامة مرة ثانية إلى الاعتراف بأهمية دور اللجنة وإعادة تأكيد ولايتها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شكري وتقديري لرئيس اللجنة وأعضائها الآخرين، ولمسؤولي شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمم المتحدة، على المساعدة التي قدموها لي بصفتي مقررا للجنة. وأود أن أعرب عن أملي في أن تجد الجمعية في التقرير الذي عرضته من فوري ما يساعدها ويرشدها في مداولاتها بشأن قضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين.

السيد المالكي (فلسطين): السيد الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لنعرب مجددا عن سعادتنا لرؤيتكم تترأسون الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ونؤكد مجددا ثقتنا في قدرتكم وحكمتكم في إدارة أعمال الجمعية العامة، وتوجيه الجهود المبذولة لمعالجة العديد من القضايا الحيوية والهامة المدرجة في جدول أعمالها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونت (الكاميرون).

لقد اجتمعنا هذا الصباح في قاعة مجلس الوصاية للاحتفال مرة أخرى باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويعرب شعبنا عن امتنانه الكبير لهذا التضامن والدعم والحرص على قضيته، وهو ما تم الإعراب عنه في هذا اليوم من كل ركن من أركان المعمورة. وكما جرت العادة، فإن هذا اليوم يتم الاحتفال به في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي تم بموجبه تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، وأدى إلى وقوع الظلم والمأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني، باقتلاعه من أرضه وتشريده وتشتيته، وفقدانه لوطنه في عام ١٩٤٨، عام النكبة.

ويؤكد الاحتفال السنوي بهذا اليوم للشعب الفلسطيني استمرار الالتزام الدولي، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، بالمسؤولية التاريخية إزاء قضية فلسطين، إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وقد ساعد هذا الالتزام والتضامن الثابت الشعب الفلسطيني في صموده ومثابرته على مدار سنوات طويلة من النضال ضد الظلم والقهر والاحتلال، على طريق طويل نحو إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية.

ومع ذلك فإن الشعب الفلسطيني في هذا اليوم، وهو يستذكر الـ ٦٠ عاما الماضية منذ النكبة، مفعم بالحزن للخسائر الهائلة التي أرغم على تحملها بصفة جماعية وفردية، وهو منهك ومستنزف من المعاناة والمشاق التي يتحملها، ويتطلع إلى نيل حريته وحقوقه التي حرم منها لفترة طويلة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في العودة.

وما زال أكثر من نصف أفراد الشعب الفلسطيني، الذين يشكلون أكثر من ثلاثة أجيال من الأسر، يعيشون في المنفى كلاجئين، وهم منتشرون في جميع أنحاء الشتات، والملايين منهم يعيشون في مخيمات، محرومين من حقهم في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، ويتحملون مشاق لا تحصى، في حين أن باقي الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئون، ما زالوا يعيشون تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويعانون بصفة مستمرة من القمع وانتهاكات حقوق الإنسان.

إن الشعب الفلسطيني، وهو يواجه هذا الواقع، يملؤه الحزن والاستياء لما يتعرض له من ظلم وإهانة لكرامته كشعب عانى لفترة طويلة وعلى مرأى من العالم ويواصل توجيه نداءاته من أجل استعادة حقوقه. علاوة على ذلك، فإنه يشعر بخيبة أمل شديدة إزاء الوعود العديدة التي تلقاها مرارا وتكرارا و لم تتحقق حتى الآن لإعلاء شأن القانون وقرارات الشرعية الدولية بغية التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين ولتحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا.

ومع ذلك، فإن الشعب الفلسطيني ما زال لديه الأمل: فإلى جانب التأكيدات بعدالة قضيته، فإن ما يحظى به من تأييد دولي يساعده على دعم صموده على مدى عقود. هذا التأييد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني والمعنوي، إلى جانب المساعدات المقدمة له، ساعد أيضا في التخفيف من معاناته ومشاقه، وفي شحذ عزيمته لإنهاء الاحتلال ولتمكينه من إعمال حقوقه ولتحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

وعلى الرغم من الأزمات والاضطرابات والتشريد، فإن الشعب الفلسطيني لم يتخل أبدا عن تطلعاته الوطنية المشروعة، تحت قيادة ممثله الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية، وظل مصمما على تحقيق العدالة والعيش في سلام وأمن في وطنه. ووفقا لما ورد في إعلان الاستقلال

الفلسطيني في عام ١٩٨٨، وما التزم به الشعب الفلسطيني في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في عام ١٩٩١، فإنه ملتزم بحل الدولتين باعتباره سبيلا سلميا لإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، في الأرض الفلسطينية التي ترزح تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧.

ولا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بمرجعية مدريد، بما فيها قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ وتسعى للوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق للجنة الرباعية، وتؤيد مبادرة السلام العربية تأييدا تاما وتلتزم بها، وتبذل كل الجهود لمتابعة تنفيذ التفاهمات المشتركة التي تمخض عنها مؤتمر أنابوليس. وعلاوة على ذلك، فإن لدى الشعب الفلسطيني وقيادته اعتقاد راسخ بأنه، عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين، فإن المجتمع الدولي، في نهاية المطاف، لا بد أن يضطلع بمسؤولياته من خلال التمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية تمكن شعبنا من تحقيق الحرية التي طال انتظاره لها وتمكينه من أخذ مكانه الحق بين دول العالم، بما فيها هنا في الجمعية العامة.

لذا، فإننا نعود إلى الجمعية العامة لنكرر مجددا نداءاتنا إلى المجتمع الدولي لمواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى دعم عملية السلام نحو تحقيق حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بما في ذلك حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وفي عالمنا اليوم، لا ريب أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن تصحيح الظلم الذي فرض على الشعب الفلسطيني هو أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والأصداء الإيجابية لذلك سوف تمتد، بالتأكيد، إلى ما وراء منطقتنا. وقد تم الإعراب عن ذلك مرارا وتكرارا على مر السنين وفي العديد من المناقشات المتعلقة بفلسطين. كما برزت قضية فلسطين كمسألة محورية في المناقشات التي جرت حول المسائل الأخرى ذات الصلة في هذا العصر، بما فيها الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخرا بشأن حوار الأديان والثقافات. ففي ذلك الاجتماع، أشارت دولة تلو الأخرى إلى الحاجة الملحة لتسوية قضية فلسطين باعتبارها في صميم تصور العديد من الشعوب بشأن عدم تحقيق العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان في عالمنا هذا، وبشأن التوترات والحساسيات بين الأديان وبين الشرق والغرب.

في الواقع، فإن تحقيق الحل السلمي والعادل للقضية الفلسطينية وطي صفحة هذه الفترة المأساوية سوف يسمح لشعوب العالم بأن تؤمن حقا بأنه في الإمكان تصحيح أخطاء التاريخ، وأن الحوار والمفاوضات السلمية، وليس القوة العسكرية والعدوان، هو السبيل لحل الصراعات. وهذا بدوره سوف يسمح لنا بأن نوجه اهتماماتنا ونسخر طاقاتنا بعيدا عن الصراعات، وأن نسعى نحو تحقيق التعايش والتنمية لمجتمعاتنا. إن ما يترتب على ذلك من أمل واستقرار سياسي واجتماعي واقتصادي وأمن سيسمح لنا ببذل كل الجهود اللازمة لرفع المعاناة عن شعبنا من الصراع المسلح والفقر والجوع، وتسخير ما لدينا من إمكانيات حقيقية لصالح شعوبنا ولصالح المجتمع الدولي ككل نحو مستقبل أكثر انسجاما وازدهارا.

ومما يؤسف له، أننا لم نتخذ أي خطوات هامة نحو تحقيق هذه الأهداف منذ أن اجتمعنا آخر مرة في هذه الجمعية للنظر في قضية فلسطين. إن أي تقييم دقيق وأمين للحالة الراهنة يكشف عن إحراز تقدم ضئيل في عملية السلام منذ استئنافها قبل عام، فضلا عن استمرار تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس

الشرقية، نتيجة لاستمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية.

ولا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حتى في ظل عملية السلام، تواصل ارتكاب انتهاكات لا حصر لها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والعديد من هذه الانتهاكات يعتبر جرائم حرب. وتواصل إسرائيل، وفي إفلات تام من العقاب، أعمال القتل والاعتقالات، وتشريد المدنيين الفلسطينيين وفرض العقاب الجماعي عليهم وتدمير منازلهم وممتلكاتهم وأراضيهم وبنيتهم التحتية، وتلحق بهم خسائر ومعاناة إنسانية هائلة. وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل حملتها الاستعمارية الاستيطانية غير القانونية من خلال بناء المستوطنات وتوسيعها وبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتهدف هذه الحملة إلى خلق حقائق على الأرض بغية تغيير طابعها ووضعها وتكوينها الديمغرافي ولترسيخ وجودها على الأرض وتنفيذ خططها التوسعية.

لقد انتهجت إسرائيل لعقود طويلة، وبلا هوادة، سياسة ذات شقين: القمع والاضطهاد للشعب الفلسطيني، ومصادرة أراضيه والاستعمار الاستيطاني. وكما تبين لنا مع مرور الوقت ومع تطورات الأوضاع على الأرض، أن النية المتعمدة لإسرائيل في هذا الصدد، هي بسط سيطرتها على الأرض الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ من أجل الاستيلاء على أكبر قدر منها بالقوة وضمها بحكم الأمر الواقع. إن انتهاج إسرائيل لهذه السياسة ينطوي على شبكة واسعة من الجرائم والممارسات غير القانونية وانتهاكات لكل معايير حقوق الإنسان، ويتسبب في مشاق هائلة يتحملها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الخراب الاجتماعي والاقتصادي الواسع وتقويض وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة وتواصلها وتكاملها، وتأجيج دوامة العنف وزيادة عدم الاستقرار وتقويض جهود السلام.

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام القوة العسكرية المفرطة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، مما يتسبب في إزهاق أرواح الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء والآلاف من الجرحى وحالات الصدمات النفسية بين السكان المدنيين، فضلا عن تدمير الممتلكات والمنازل والحقول الزراعية والبنية التحتية الفلسطينية. وتستمر أعمال القتل والجرح والدمار في الممتلكات أيضا من جانب المستوطنين الإسرائيليين المسلحين المتطرفين، الذين نقلوا بصورة غير قانونية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وهم يواصلون ارتكاب أعمال العنف والمضايقة والتحريض والاستفزاز والإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين. إن الوضع خطير للغاية، وخاصة في مدينة الخليل، ويزداد تفاقما مع تصعيد المستوطنين لاعتداءاتهم وإخفاق السلطة القائمة بالاحتلال في وضع حد لحالة الخروج على القانون من جانب المستوطنين ومحاسبتهم عن جرائمهم.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، احتجازها التعسفي وسجنها لما يقارب ١١ ٠٠٠ من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، على الرغم من إطلاق سراح بعض الأسرى في الأشهر الأخيرة. كما أن الغارات وعمليات الاعتقال الإسرائيلية زادت من عدد الأسرى الفلسطينيين بشكل كبير. علاوة على ذلك، فإن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين يتعرضون لمعاملة جسمانية ونفسية سيئة، وللحبس الانفرادي والتعذيب، ويحرمون من الزيارات العائلية والرعاية الطبية الكافية والغذاء، ويعيشون في ظروف غير صحية ولاإنسانية.

كما تواصل إسرائيل انتهاج سياسة العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، وسياسة الإغلاقات وفرض القيود على حركة الأشخاص والبضائع داخل وخارج الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي أصبحت

معزولة تماما عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وهناك عوائق شديدة أمام وصول الفلسطينيين إلى المدارس والمستشفيات والمزارع والوظائف وإلى الأماكن المقدسة وأمام وصول الإمدادات الغذائية والمساعدات الإنسانية، وذلك بفعل الإغلاقات الكاملة في قطاع غزة، وبسبب أكثر من ٦٣٠ نقطة تفتيش وحاجز في الضفة الغربية، بالإضافة إلى المستوطنات والجدار العازل والطرق الالتفافية، ونظام التصاريح، وقيود الإقامة المفروضة على سكان القدس، على وجه الخصوص. ولكل ذلك آثار كارثية على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، فإن استمرار الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة قد حوّله إلى سجن كبير، وهو أقسى شكل من أشكال العقاب الجماعي، ويعتبر جريمة حرب. هذا الوضع المشجوب مستمر على الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية في حزيران/يونيه هذا العام، بهدف إنهاء دوامة العنف وكسر الحصار. لقد أدى إغلاق المعابر الحدودية في قطاع غزة والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك حركة العاملين في المجال الإنساني، وعلى واردات الأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات الضرورية، والمنع الكامل للصادرات وخفض إمدادات الوقود والكهرباء، إلى تعميق الأزمة الإنسانية وشل جميع قطاعات الحياة في قطاع غزة، وزيادة حدة الفقر والجوع والمرض وارتفاع نسبة البطالة. وإن ٨٠ في المائة من السكان المدنيين في قطاع غزة يعيشون الآن تحت خط الفقر، ويعتمدون على المساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة. وأكثر من ٥٠ في المائة من القوة العاملة عاطلة عن العمل. وأكثر من ٩٠ في المائة من المنشآت الصناعية والأعمال التجارية مغلقة في الوقت الحاضر.

في نفس الوقت، تواصل إسرائيل حملة الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، ولقرارات الأمم المتحدة، وفي تجاهل تام لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وعدم احترام لالتزامات عملية السلام. وتشمل هذه الحملة الاستمرار في مصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة غير قانونية، وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، وتشييد الجدار العازل وإقامة الطرق الالتفافية المحظورة على الفلسطينيين بغرض ربط المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل نفسها، وغير ذلك من التدابير والإجراءات غير القانونية. وتواصل إسرائيل أنشطتها الاستيطانية المكثفة، وخاصة في القدس الشرقية وحولها، وذلك من خلال توسيع المستوطنات ونقل المستوطنين إليها، وهدم المنازل الفلسطينية وفرض القيود على الإقامة وأعمال الحفريات بهدف تغيير طابع ومركز المدينة وتركيبتها الديمغرافية، ولإجبار الفلسطينيين على الهجرة من المدينة لضمان وجود أغلبية يهودية فيها.

إن المستوطنات والجدار العازل والطرق الالتفافية ونقاط التفتيش، وغيرها من المنشآت العسكرية الإسرائيلية تحتل معا مساحات ضخمة من الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك المناطق التي تتوفر فيها المياه والموارد الطبيعية، والتي تشكل ما يقارب من ٥٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية المحتلة. علاوة على ذلك، فإن هذه الشبكة الاستعمارية الاستيطانية الواسعة النطاق تفصل المجتمعات الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية، عن بعضها البعض وتحولها إلى كانتونات مسوّرة، وتشرد الآلاف من المدنيين الفلسطينيين.

وبالإضافة إلى ما ينطوي عليه كل ذلك من عواقب إنسانية وخيمة ومباشرة على الشعب الفلسطيني، فإن استمرار الحملة الاستعمارية الاستيطانية غير القانونية يهدد

بشكل خطير فرص تحقيق السلام في المستقبل. إذ تؤدي هذه الحملة إلى تغيير طابع ومركز والتركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة، وتقوض تواصلها و تكاملها ووحدتها وتعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الحل القائم على دولتين: فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

وجميع هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية يجب رفضها وإدانتها بشدة، ولا بد من وقف كامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان على حد سواء، لوضع حد للمعاناة الإنسانية التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي، ولتهيئة بيئة ملائمة وأكثر استقرارا لصنع السلام. هذا واجب جماعي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن لإعلاء شأن القانون وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقيام بعمل عاجل لإجبار إسرائيل على الامتثال لجميع التزاماتها القانونية لتحقيق السلام وحل الدولتين وإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والصراع العربي – الإسرائيلي برمته.

إن استمرار الوضع على ما هو عليه أمر غير مقبول، ولا يمكن أن يتحقق السلام أو الأمن في الشرق الأوسط ما دامت قضية فلسطين لا تزال من دون حل. وعلاوة على ذلك، فإن السلام لا يمكن أن يتحقق أبدا طالما إسرائيل لا تزال تواصل تحديها للقانون وتظل غائبة أو غير راغبة في الشراكة في عملية السلام، وتحاول باستمرار فرض حل عسكري غير قانوني من جانب واحد. إن التسوية السلمية، بما في ذلك إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، هي وحدها التي يمكن أن تضع حدا لهذا الصراع وتحقق السلام والاستقرار والأمن، وهو ما نسعى إليه جميعا، وهو حق للشعوب كافة.

إن الشعب الفلسطيني وقيادته ملتزمون بعملية السلام على أساس مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تشكل مرجعية عملية السلام. ونحث جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، على اغتنام الفرص التاريخية التي أتاحتها مبادرة السلام العربية ومؤتمر أنابوليس، وبذل جميع الجهود اللازمة لمساعدة الأطراف على المضي قدما في المفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ولجميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير في دولته الفلسطينية المستقلة، وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

وفي هذا الوقت الحرج، يتحتم على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده للاضطلاع بمسؤولياته القانونية والسياسية والأخلاقية لتحقيق التسوية السلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. فبعد مضي ستين عاما طويلة، عاش خلالها الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي في صراع، ينبغي ألا ندخر أي جهد لوضع حد لهذه المأساة والمعاناة والخسائر على الجانبين.

وفي هذا الصدد، فإن إيماننا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي هو إيمان راسخ. وسنواصل سعينا لاستمرار الدعم والتأييد الدوليين لتحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة. ويحدونا الأمل في أننا سوف نجتمع هنا، في وقت قريب، لنحتفل بانضمام دولة فلسطين الحرة المستقلة إلى أسرة الأمم.

السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع

البالغ الأهمية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وإذ نكرر تأكيد تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم الثابت لكفاحه المشروع لنيل حقه في تقرير المصير، تشدد بنغلاديش على موقفها الثابت من الصراع العربي الإسرائيلي المؤيد للسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي سيدلي به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وفضلا عن ذلك، نود أن نبرز بعض النقاط التي تهمنا بشكل خاص.

لقد بقي الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع على مدى العقود الأربعة الماضية. ولم ينل بعد حقه الأساسي في تقرير مصيره وإقامة دولته ذات السيادة. ويساور بنغلاديش القلق العميق إزاء استمرار معاناة الشعب الفلسطيني والحالة الإنسانية المتدهورة في الأراضي المحتلة.

لقد استمرت إسرائيل في انتهاك القانون الإنساني الدولي من خلال الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وما زالت الحالة حرجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويقدم الحصار المفروض على قطاع غزة مثالا آخر على انتهاك إسرائيل للقانون الإنساني الدولي. إن عمليات الإغلاق العشوائية التي تفرضها إسرائيل تعرقل دخول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى الأراضي المحتلة، وتوقف النشاط التجاري وتؤدي إلى خسارة آلاف الوظائف. وقد دفع ذلك الاقتصاد إلى حافة الانهيار الذي لا يمكن إصلاحه. ولم يؤد ذلك إلى تقييد دخول الضرورات الأساسية للحياة فحسب، بل أيضا إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني من خلال التسبب في نزوح على نطاق واسع. إننا نطالب برفع جميع القيود على تنقل المدنيين الفلسطينيين.

إن استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبناء الجدار الفاصل يهددان بتقويض مفاوضات السلام الجارية. واستمرار بناء الجدار بلا توقف، في تجاهل لفتوى محكمة العدل الدولية، فإن المناطق المحتلة تجري تجزئتها بشكل متزايد إلى أجزاء صغيرة، مما سيؤثر بشكل خطير على قدرة أي دولة فلسطينية على البقاء. وتكرر بنغلاديش دعوتها إلى تفكيك الجدار على الفور.

ويود وفد بلدي لفت الانتباه إلى أن إسرائيل الموقعة على أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة، التي تنص على مسؤوليات الدولة القائمة بالاحتلال، لا يمكنها من الناحية القانونية أو الأخلاقية أن تتنصل من مسؤولياتها عن ضمان حقوق الإنسان الأساسية للشعب الواقع تحت احتلالها. إن الجمعية العامة ومجلس الأمن كررا التأكيد، في قراراتهما المعتمدة طيلة سنين، على واجب إسرائيل المتعلق بضمان حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وتؤمن بنغلاديش أن التنفيذ الكامل والأمين لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن كفيل بحل الأزمة الفلسطينية.

وقد زاد تدهور الحالة في الأراضي المحتلة خلال السنة المنصرمة نظرا لما تقوم به القوات الإسرائيلية من عنف متواصل وتدمير وقتل وحظر التجول وإغلاق، وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان والقواعد القانونية. إن الإجراءات الإسرائيلية المتضافرة لإخضاع مقاومة الشعب الفلسطيني من خلال العقوبات الجماعية قد انتهكت جميع المعايير الإنسانية المعروفة. وكما ورد في تقرير الأمين العام الأخير (A/63/368)، فإن الأوضاع على الأرض في إسرائيل والمناطق المحتلة أعاقت الجهود السياسية لتحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إننا نتفق مع ملاحظة الأمين العام بأن إطلاق عملية أنابوليس والمفاوضات الثنائية المنتظمة بين إسرائيل والفلسطينيين، بعثت آمالا جديدة بتحقيق تسوية سلمية. وبنغلاديش مستعدة لأداء دور داعم في الجهود الجماعية لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. ولكن ما لم يشارك الطرفان في العملية بكل إخلاص وبإرادة سياسية حقيقية، فإن العملية، على غرار محاولات سابقة أخرى، لن تؤدي إلا إلى بعض التفاؤل الذي سرعان ما ينتهي إلى خيبة أمل جديدة.

إن كفاح الشعب الفلسطيني العادل والمشروع من أجل تحقيق مصيره وتحرره من الاحتلال الأجنبي يحظى بالدعم والتضامن القويين من المجتمع الدولي بأسره. إننا نرحب بجميع الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت مؤخرا، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، ومؤتمر إحلال السلام في الشرق الأوسط الذي استضافته الولايات المتحدة في أنابوليس في العام الماضي. كما نرحب بالالتزام بإقامة دولة فلسطينية والاتفاق على البدء بالمفاوضات على الوضع النهائي لحل جميع القضايا الأساسية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحدود واللاجئين والمستوطنات والقدس. ولكي يكون الحل عادلا، يجب أن يرتكز على أساس الاتفاقات السابقة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية. وسيترتب على ذلك انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ويحدونا الأمل أن يتم التوصل في المستقبل القريب إلى معاهدة سلام من دون مزيد من التأخير، وأن يتم تنفيذها بعد ذلك بسرعة وأمانة. إن التأخير ووضع العراقيل لن يؤدي سوى إلى تأجيج الوضع وتلبيد آفاق السلام بمزيد من الغيوم.

ويعكس تقرير الأمين العام الحالة الإنسانية المزرية في المناطق المحتلة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يمارس نفوذه لضمان امتثال إسرائيل التزاما تاما لالتزاماتها في جميع الأراضي المحتلة. ويجب على إسرائيل أن تضع حدا لسياساتها وأعمالها التي تسعى إلى تغيير الواقع على الأرض على نحو يمس التسوية النهائية، بما في ذلك وحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية ومقومات استمرارها. وقد سلمت المناقشات في أنابوليس بالأهمية الحيوية لتناول جميع جوانب النزاع العربي الإسرائيلي من أجل تحقيق السلام الشامل. ونأمل أن نرى إحراز تقدم ملموس على المسارات الموازية من أجل التوصل إلى الحل العادل والدائم للصراع.

ولا بد من أن يكون هدفنا الاستراتيجي الجماعي الحل الدائم والمستدام للنزاع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين التي تقع في صميم الصراع الذي طال أمده. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتعهد بالالتزام الأخلاقي الكامل والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي بذلك الهدف ودعم تحقيقه في وقت مبكر. إننا نعتقد بقوة أن ذلك لن يؤدي فقط إلى تحقيق الاستقرار في الأوضاع المضطربة في مناطق أخرى من المنطقة، بل سيحدث أيضا تأثيرا إيجابيا واضحا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين بصفة عامة.

وفي الختام، نود أن نؤكد أن أنشطة إسرائيل في الأراضي المحتلة ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ لنا. إننا نعرب عن تضامننا التام مع الشعب الفلسطيني ونكرر التأكيد على دعمنا الثابت لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

السيد دلاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني ن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويجري عقد هذه المناقشة للحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين بعد عام من مؤتمر أنابوليس، الذي فتحت نتائجه آفاقا جديدة لعملية السلام. ويود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بالتزام كلا الطرفين بإيجاد حل لا بد أن يسمح, وفقا لخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء، تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل وجيرانها الآخرين.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية عملية التفاوض بين الأطراف التي بدأت في أنابوليس، وهي تمكّن من تناول جميع المشاكل الرئيسية بدون استثناء، وفقا للالتزامات التي سبق الاتفاق عليها بين الأطراف. وجدد بدء المفاوضات أيضا انخراط الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي في الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ويؤيد الاتحاد الأوروبي عملية التفاوض الجارية تأييدا كاملا ويطلب إلى الأطراف أن تواصل الحوار البناء من أجل إيجاد حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بأسرع ما يمكن، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، والاتفاقات السابقة بين الأطراف.

ولتوطيد التقدم المحرز حتى الآن، يجب أن يبذل الطرفان مزيدا من الجهود لتنفيذ التزاماتهما السابقة، وبخاصة المحددة في خارطة الطريق وفي اتفاق التنقل والعبور. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بشكل خاص إزاء الأنشطة الاستيطانية في القدس وحولها وفي سائر الضفة الغربية. ولا بد من وقف تلك الأنشطة التي تتعارض مع القانون الدولي ومع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. فهي تقوض مصداقية عملية أنابوليس وتنال من قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء في المستقبل، كما أنها تزيد من صعوبة تنمية الاقتصاد الفلسطيني. ويدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين أيضا إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية من شأنها المساس بنتيجة المفاوضات بشأن التسوية النهائية.

ولكي تنجح عملية السلام، لا بد أن يوضع حد لجميع أعمال العنف والإرهاب بين الطرفين. ويدين الاتحاد بشدة الهجمات الصاروخية التي تشنها المليشيات الفلسطينية على الأرض الإسرائيلية. ومع أن الاتحاد يعترف بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها، فهو يدعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ويؤكد أن أعمالها يجب ألا تتسم بالإفراط أو أن تتعارض مع القانون الدولي بحال من الأحوال. ويدين الاتحاد بأشد العبارات أعمال العنف والوحشية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية ضد المدنيين الفلسطينيين.

ويثني الاتحاد الأوروبي على جهود مصر للتغلب على الانقسامات الداخلية الفلسطينية، ولإعادة توحيد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل السلطة الفلسطينية الشرعية. ويعرب الاتحاد عن قلقه إزاء العودة مؤخرا إلى أعمال العنف في غزة وجنوب إسرائيل. وندعو الطرفين إلى التزام التهدئة على أمل أن تؤدي إلى زيادة الدعم لسكان غزة المدنيين، بما في ذلك فتح المعابر للتدفقات الإنسانية أو التجارية، وإلى سلام دائم على حدود إسرائيل الجنوبية.

ويرجو الاتحاد مرة أخرى أن يُطلق سراح العريف جلعاد شليط فورا ويود أن يثني على الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، وخاصة من قِبل شركاء في المنطقة. كما ندعو إلى إطلاق سراح الوزراء والمشرعين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل على الفور.

ويؤيد الاتحاد الجهود التي يبذلها الطرفان في مجالات كثيرة ضمن إطار عملية أنابوليس. ونؤيد بصفة خاصة تطوير القطاع الأمني الفلسطيني نتيجة لجهود بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الموفدة إلى الأراضي الفلسطينية. ويدعم الاتحاد أيضا التنمية الاقتصادية للدولة الفلسطينية المقبلة باستمرار المساعدات الإنسانية والمالية، وذلك في تعاون وثيق مع ممثل المجموعة الرباعية والممثل الخاص للاتحاد.

وفي هذا الصدد، يود الاتحاد أن يسلط الضوء على أهمية مؤتمر المانحين المعقود في باريس يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي يمثل دعما حيويا للعملية السياسية التي بدأت في أنابوليس. ومن الضروري الآن رصد نتائج المؤتمر بعناية لكفالة ترجمة التبرعات المعلنة في باريس بالفعل إلى مساعدات مالية. ولذلك يدعو الاتحاد البلدان المانحة إلى أن تلتزم بأسرع ما يمكن بالوفاء بتلك التعهدات. كما نرحب بانعقاد مؤتمر دعم الأمن المدني الفلسطيني وسيادة القانون في برلين يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

السيدة نونييث موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): في هذه المناسبة الهامة، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يمثل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة خاصة يجدد المجتمع الدولي فيها دعمه للجهود التي يبذلها ذلك الشعب البطل لممارسة حقه غير القابلة للتصرف في تحديد المصير والحصول على الاستقلال والحرية. واليوم، نتذكر أن الشعب الفلسطيني قد عانى لمدة تتجاوز ٦٠ عاما من انعدام الجنسية والحرمان والتشتيت في المنفى، على أمل أن يتمكن من ممارسة حقه في العودة إلى أراضيه. ولمدة تزيد على ٤٠ عاما، تحمل الاحتلال الأجنبي الغاشم وحرم من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. وفي هذه المناسبة، يجب أن نؤكد مجددا التزامنا على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي ومبادئه وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويجب أن نتعهد بمضاعفة جهودنا لوضع حد لهذا الظلم ببذل الجهود الضرورية لتسوية قضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين , وتحقيق السلام والعدالة المنشودين منذ أمد طويل.

ومن دواعي الأسف أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، استمرت في التدهور والاتسام بالعنف المفرط وعدم الاستقرار والتوتر الشديد على مدى العام الماضي. وما زال الثمن الذي تقتضيه من الأرواح والجرحى والنازحين والمشردين والفقراء والذين يفتقرون إلى سبل الحصول على الاحتياجات الأساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة المحاصر، يرتفع بمعدل مثير للفزع. فمعدل الفقر حاليا تبلغ نسبته ٦٥,٨ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة و ٨٠ في المائة في قطاع غزة، حيث تعيش غالبية الشعب على المعونة الغذائية من أجل البقاء ويعاني ٥٠ في المائة منه البطالة.

وتعرب حركة بلدان عدم الانحياز عن قلقها البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة نتيجة لاستخدام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المفرط والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وللكثير من السياسات والممارسات الأخرى غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل، بما فيها تدابير العقاب الجماعي اللاإنسانية والمدمرة التي تتخذها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وتشكل تلك

التدابير من جانب إسرائيل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وتنتهك تقريبا جميع حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني وتلحق التدمير بأوضاعه الاجتماعية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة إنسانية طاحنة.

وفي هذا الصدد، تواصل إسرائيل فرض عمليات الإغلاق بعزل قطاع غزة بالكامل، ولتعرقل بذلك حركة الأشخاص والسلع مثل المواد الغذائية والأدوية والوقود وغير ذلك من الإمدادات الإنسانية الضرورية. وتواصل أيضا فرض شبكة من مئات نقاط التفتيش والحواجز المهينة والتمييزية في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدى ذلك إلى التجزئة الخطيرة وقوض تواصل ووحدة الأراضي الفلسطينية، مما عزل القدس الشرقية تماما عن باقي الضفة الغربية وتسبب في أضرار خطيرة للاقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني ككل.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل إسرائيل احتجاز واعتقال الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، الذين يقبعون في السجون في ظروف غير إنسانية ويخضعون لكل أشكال سوء المعاملة. وتقوم أيضا بشن غارات وعمليات توغل عسكرية شرسة في المراكز السكانية الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى خسائر كبيرة في الأرواح وجراح في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال، وإلى التخريب المتعمد والواسع النطاق للممتلكات والأراضي.

إن حركة عدم الانحياز تدين احتلال إسرائيل الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وتعرب عن قلقها البالغ إزاء التطورات المقلقة والتدهور المستمر للحالة في الفترة الأخيرة. وعلى مدى أربعة عقود، انتهكت إسرائيل بلا هوادة القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان من خلال ما تقوم به من أعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونتيجة لذلك، سببت معاناة هائلة للشعب الفلسطيني وعرقلت كل الجهود لتحقيق اتفاقية سلام عادل ودائم.

وبالإضافة إلى الممارسات والتدابير غير القانونية التي أشرت إليها، نفذت إسرائيل طيلة أربعة عقود سياسات وممارسات غير قانونية تهدف إلى تغيير التكوين السكاني وخاصية وطبيعة الأراضي الفلسطينية وضمها فعليا، لا سيما من خلال تلك الممارسات ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ سياستها الاستيطانية الاستعمارية غير المشروعة، ومنذ عام ٢٠٠٣، من خلال بناء الجدار غير القانوني في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها. وما انفكت إسرائيل تنفذ تلك السياسات والممارسات غير القانونية، في ازدراء وانتهاك كاملين للقانون الدولي، بما في ذلك على نحو خاص اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ إزاء استمرار إسرائيل، حتى في ظل عملية السلام، بتكثيف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية وجوارها. وفضلا عن ذلك، تشعر الحركة بالقلق إزاء تصاعد وتيرة أعمال العنف على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، والتحرش بالمدنيين الفلسطينيين وترهيبهم واستهداف ممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية. إننا ندعو القوة القائمة بالاحتلال إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد لأعمال العنف والأعمال غير القانونية التي يرتكبها المستوطنون ومساءلة مرتكبي الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين على أفعالهم.

إن حركة عدم الانحياز تدين جميع الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، وتدعو إلى وقفها فورا. وعلى إسرائيل أن توقف جميع

الأنشطة الاستيطانية وجميع السياسات والممارسات غير القانونية الأخرى التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وفضلا عن ذلك، تعتقد حركة عدم الانحياز أن تلك الأعمال غير القانونية، بما فيها الهجمات العسكرية المستمرة أعاقت بشكل خطير أداء السلطة الفلسطينية وأسهمت بلا شك في الاستقطاب المتزايد في المجتمع الفلسطيني. وفي هذا الصدد، تأمل حركة عدم الانحياز في استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي تمثل عنصرا حيويا في تحقيق التطلعات والأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. كما تدعو الحركة جميع الأطراف المعنية إلى بذل الجهود اللازمة لتعزيز المصالحة والوحدة.

وتشدد حركة عدم الانحياز على خطورة الحالة التي يواجهها السكان المدنيون في قطاع غزة نتيجة للحصار الخانق وإغلاق جميع نقاط العبور منها وإليها من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. وتلك العقوبة الجماعية غير القانونية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين زادت من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وأدى ذلك إلى الفقر والجوع وتفاقم الحالة الإنسانية إلى مستويات تبعث على القلق. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل باحترام جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبوقف جميع تلك الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة.

إن إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال تقع عليها مسؤوليات واضحة ويجب ألا تكون في حل منها. وفضلا عن ذلك، لا يوجد ما يبرر مخالفة التزاماتها ومسؤولياتها. ويجب أن تفي إسرائيل بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أنه لا يزال من الواضح أن قطاع غزة جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذا تدعو حركة عدم الانحياز إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مرة أخرى أن تضع حدا لجميع انتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي وأن تمتثل امتثالا كاملا إلى القانون الإنساني الدولي كما هي ملزمة أن تفعل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال.

وفي هذا الصدد، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بفتح جميع المعابر أمام حركة الأشخاص والسلع وكفالة الوصول والحركة بدون معوقات للموظفين العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الموجودة على الأرض. كما تطالب الحركة إسرائيل بالوفاء بمسؤوليتها عن إصلاح كل الخراب الذي لحق بالهياكل الأساسية في قطاع غزة.

إننا اليوم، ندعو جميع الدول والمجتمع الدولي بأسره إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية العاجلة إلى أبناء الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة الحرجة من أجل تخفيف الأزمة المالية والإنسانية الحالية التي ما زالوا يعانون منها.

وتدعو بلدان حركة عدم الانحياز مجلس الأمن مرة أخرى أن يتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق، وأن يقوم بما يلزم من عمل لتنفيذ قراراته وأن يتخذ الخطوات اللازمة لحمل إسرائيل على احترام القانون الدولي وإنهاء احتلالها وكل ممارساتها غير المشروعة وغير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يمكن القبول بأن يبقى مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، عاجزا عن الوفاء بمسؤوليته الدائمة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ليصار حلها بكل جوانبها على أساس القانون الدولي.

إن ممارسات إسرائيل الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل تهديدا

خطيرا على آفاق تحقيق اتفاق عن طريق المفاوضات وفقا لحل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، وهي بالتالي تشكل تهديدا لفرص السلام. وفي هذا الشأن، تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في أعقاب إعادة إطلاق عملية السلام التي تلت مؤتمر أنابوليس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وبالرغم من المفاوضات الجارية والاجتماعات التي تعقد بين الجانبين، ما زالت إسرائيل تعيق العملية وتقوضها باستمرارها في اتباع السياسات والممارسات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتجاهلها للالتزامات المقطوعة في عملية السلام. وتهيب حركة بلدان عدم الانحياز بجميع الأطراف المعنية، بما فيها المجموعة الرباعية، أن تبذل الجهود الضرورية لتعزيز عملية السلام وصولا إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

وفي هذه المناسبة، ونحن نجتمع من جديد لتناول قضية فلسطين بعد انقضاء أكثر من ٦٠ عاما على بدء ذلك الصراع، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجددا دعمها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ولجهوده من أجل تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. وستواصل الحركة دعم الشعب الفلسطيني وقيادته لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونؤكد مجددا التزامنا الثابت إزاء التوصل إلى حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تحديد المصير وفي السيادة داخل دولته فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد دويفيدي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن قضية فلسطين في الجمعية اليوم ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ولا مجال للشك في أن هذه المسألة لا تزال مثارا لقلق المجتمع الدولي الشديد. فقد بدأ عدم الاستقرار في تلك الأرض القديمة والمقدسة بقضية فلسطين، وما انفكت منذ ذلك الحين تؤثر على نطاق أوسع على الحالة في الشرق الأوسط، ومن ثم على العالم بأسره. وللهند اهتمام دائم بإيجاد حل لهذه المشكلة طويلة الأمد في وقت قريب، بصفتها دولة لها علاقات تاريخية وثقافية مع جميع المجتمعات في الشرق الأوسط على مر آلاف السنين ولها تقاليد قوية في دعم التوصل إلى حل عادل ومقبول لكلا الطرفين لقضية فلسطين. وقضية فلسطين من المسائل التي تلقى دعما قويا من جميع قطاعات المجتمع ومن جميع الأحزاب السياسية في الهند.

وينعقد اجتماعنا بعد عام تقريبا من انعقاد المؤتمر الدولي في أنابوليس. وقد شاركنا في الهند الآخرين شعورهم بالترقب والأمل في أن تبدأ في أقرب وقت ممكن مباحثات جدية وتركز على النتائج، بهدف إيجاد الحل العادل والدائم والمقبول من الطرفين الذي أصبحت معالمه معروفة للجميع ولا تكاد تحتاج إلى تكرار. وكنا نأمل أيضا أن تساعد عملية الحوار سريعا في التصدي لهذه السلسلة اليومية من العنف وأعمال الحصار والخطابة والحرمان.

ولكن آمالنا لا تزال دون تحقيق. ولا تزال المستوطنات آخذة في التوسع في الأراضي المحتلة، بما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة وخارطة الطريق. ولا يزال تشييد الجدار الفاصل مستمرا، في استخفاف بفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة. ولا يزال الانقسام

في الأراضي الفلسطينية مستمرا منذ أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧، رغم الجهود المبذولة لتوحيد القيادة.

ومن أبلغ الأضرار الواقعة الحصار المستمر لغزة. وتنجم عن القيود المفروضة على التنقل والحصار الدائم لغزة عواقب إنسانية خطيرة في هذه الحالة الخطيرة بالفعل. كما أن القيود على إمدادات الوقود والكهرباء في غزة لا تؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة الإنسانية.

وكان الإعلان في أواخر الأسبوع الماضي عن تعليق دخول المعونة الإنسانية إلى غزة نتيجة لاستئناف الحصار أمرا مثيرا لبالغ الأسف والانزعاج ومبعثا لشديد القلق. ومع أننا أيضا نستمع إلى تقارير عن شيء من استئناف وصول مواد الإغاثة الإنسانية، فنحن ندعو إلى رفع الحصار بغية السماح بإمكانيات الوصول الكاملة لإمدادات السلع الإنسانية والضرورية إلى غزة.

ولا تزال الحالة الأمنية صعبة. وبالرغم من الجهود المبذولة للمحافظة على وقف إطلاق النار، فإن حوادث العنف العشوائي والانتقام مستمرة في الاندلاع، مما يؤدي لإدامة حلقة العنف. ويبعث ارتفاع معدلات العنف من جانب المستوطنين غير القانونيين على القلق بصفة خاصة لأنه ينطوي على خطر إثارة مزيد من العنف في تلك المناطق الشديدة الحساسية. وفي هذا السياق، تنوه الهند مع الارتياح بالتقدم الإيجابي الذي سجلته السلطة الفلسطينية في تأمين عدة مدن في الأرض الفلسطينية.

ومن المهم أن نلزم جانب الوضوح فيما يتعلق بالأساسيات. وترى الهند أنه يجب التخلي عن جميع أعمال العنف إذا أريد تهيئة مناخ إيجابي للدخول في أي حوار جدي. غير أن هذا لا يكفي وحده. ومن الضروري أيضا أن يُبذل جهد جدي لتفكيك الحواجز التي تحول دون حرية التنقل داخل الضفة الغربية ورفع الحصار المفروض على غزة.

وإضافة إلى تيسير دخول الغوث الإنساني، لا غنى أيضا عن استئناف الإمدادات العادية للوازم الأساسية كالطاقة والمياه والسلع الأساسية. كما أن المواطنين في غزة، كغيرهم من الناس، لهم أيضا الحق في أن يتوقعوا الإمكانيات العادية للتمتع بالمرافق الطبية. ويجب أن يتوقف على الفور تشييد المستوطنات الجديدة وبناء الجدار في الأراضي المحتلة.

وفي ظل الظروف الحالية لا سبيل إلى إنشاء الدولة المستقلة ذات السيادة والمتمتعة بمقومات البقاء، التي التزم بها المجتمع الدولي من خلال جميع القرارات ذات الصلة.ولا معنى لالتزامنا الجماعي بالقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ما لم نكفل تقيد جميع أطراف الصراع بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

ونظرا لأن المجموعة الرباعية تتصدر جهود المجتمع الدولي لمساعدة المفاوضات بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، نحث المجموعة على أن تزيد ما تفعله كثيرا لضمان تقدم العملية بشكل يساعدنا على تحقيق النتيجة المرجوة في أقرب وقت. ولا تزال الهند تؤيد التوصل لحل سياسي، يستند إلى خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، اللتين ما زالتا تمثلان الإطار الوحيد للاتفاق الذي يحظى بتأييد واسع النطاق.

ومع أن الهند ليست مشتركة مباشرة في دعم هذه المفاوضات، فلم نتوان عن بذل جهودنا للمساعدة في تجنب وقوع أزمة إنسانية أكبر. وفي الشهر الماضي، خلال زيارة الرئيس عباس للهند، لم يجدد رئيس وزرائنا فقط تأكيده لالتزام الهند السابق بتقديم مبلغ ٢٠ مليون دولار، ١٥ مليون دولار منها في مساعدات المشاريع، و ٥ ملايين دولار على سبيل دعم الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وإنما أعلن أيضا عن تقديم مبلغ ١٠ ملايين دولار إضافي لمساعدة

مشاريع البرامج الإنمائية الفلسطينية. وتم التوسع أيضا في برامج الهند للمساعدة في بناء القدرات وفي دعم البرامج التعليمية.

يقودنا هذا إلى المسألة الأعم: وهي أن الحل الدائم الوحيد لقضية فلسطين هو حل عادل، ودائم، ومقبول بصورة متبادلة وشامل، ويستند إلى خطوط معروفة جيدا، وهي محددة ومعترَف بها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والانتهاكات الجارية لخريطة الطريق، ومواصلة الأعمال التي تعكّر الأجواء لن تؤدي إلا إلى جعل آفاق السلام النهائي أبعد عن المنال. ويبقى من الأساسي لأطراف الصراع والمجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية، أن تضاعف جهودها لتسوية قضية فلسطين في السنة المقبلة.

وتؤكد الهند مجدداً أن إيجاد حل ودي ومقبول بالتبادل، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، أمر لا يحتمل أي إبطاء.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، اسمحوا لي أن أوجّه أخلص التحيات من حكومة فييت نام وشعبها إلى حكومة وشعب فلسطين.

يؤيد وفد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وإذ نلقي نظرة إلى الوراء على سنة حافلة بتطورات مختلطة في ما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، يرحب وفد بلدي بالبوادر الإيجابية الواضحة عبر المنطقة، بما في ذلك الانخراط المستمر لإسرائيل وفلسطين في مفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي، استرشادا بعملية أنابوليس وخريطة الطريق؛ والدعم القوي في المؤتمرات الدولية التي عُقدت في باريس وبيت لحم ولندن وبرلين من أجل دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء؛ ومبادرات الدبلوماسية الرفيعة المستوى وجهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة.

وبموازاة التقدم الملموس المحرَز بين إسرائيل والأطراف ذات الصلة بشأن وقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى ومجالات أخرى ذات اهتمام مشترك، اتخذت السلطة الفلسطينية المزيد من الخطوات لتعزيز الوحدة الوطنية، وتوطيد الأمن وسيادة القانون واجتذاب الاستثمار الأجنبي وتنفيذ إصلاحات فيما يتصل بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وهي خطوات جديرة بالتنويه والتشجيع. ونحن نتشاطر التطلع إلى أن تتغلب عملية السلام على الرغم من الشعور السائد بالإحباط واليأس.

غير أن هذا التقدم المحسوب، رغم التقدير المضاعف له في ضوء الحالة الصعبة في السنتين الماضيتين، لا يمكن أن يخفي حقيقة أن السلام في الشرق الأوسط لا يزال بعيد المنال، وأن الشعب الفلسطيني لا يزال يعاني معاناة بالغة، بعد أكثر من ستة عقود على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) بشأن خطة التقسيم، وبعد أكثر من أربعة عقود على اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي.

وعلى الرغم من استثمار الكثير من الأمل والطاقة والجهد في عملية السلام هذه السنة، ما زلنا نشهد استمرار أطول احتلال عسكري في التاريخ المعاصر، واستمرار التنكر والانتهاك لحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، كما نشهد اعتداءات غير مبررة ضد المدنيين في كل اتجاه.

وفييت نام تشارك المجتمع الدولي شواغله إزاء التوغّلات العسكرية المستمرة لإسرائيل في الضفة الغربية، وتوسيعها للمستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية،

واستمرارها في بناء جدار الفصل، وفرضها الإغلاقات والقيود على حرية التنقل والدخول للأفراد والبضائع في غزة، واعتقالها المتواصل لآلاف الأسرى الفلسطينيين.

وبغية تيسير المفاوضات الجارية، يجب على إسرائيل أن تُنهي فوراً تدابيرها التقييدية، وتفتح المعابر الحدودية، وتضمن وصول المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني في غزة بدون عوائق. ونحن نشدد على أهمية الالتزام والإسهام الثابتين في هذا الصدد من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجموعة الرباعية وبلدان المنطقة.

إن عمليات السلام لم تكن مشروعاً سهلاً في أي وقت. ولا يمكن تعزيزها على نحو مرض إلا إذا تغلبت التسوية السلمية للتراعات، والمفاوضات الدبلوماسية والحوار على العنف، وعلى استخدام القوة العسكرية والمواجهات. وسيبقى الصراع في الشرق الأوسط بدون حل إلا إذا تجاوزت جميع الأطراف المعنية حدود المعتاد في جهودها لنبذ العنف، والامتناع عن أي عمل يمكن أن يشعل فتيل الحالة المتفجرة، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بصعوبة والتقيّد الصارم بمقتضياتها التبادلية بموجب خريطة الطريق والقانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ختاماً، تؤكد فييت نام مجدداً دعمها لسلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلاً عن مبادرة السلام العربية.

السيد إدريس (مصر): رغم انعقاد اجتماع أنابوليس لإحياء عملية سلام الشرق الأوسط، وما خلفه من بعث لأمل جديد في التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، وتحقيق هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة قبل نهاية عام ٢٠٠٨، من المؤسف أن هذا الهدف لم يتحقق، ولم تشهد المفاوضات أي تقدم يُذكر، في الوقت الذي استمر تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يحرز التقدم المرجو باتجاه نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نتيجة استمرار الممارسات غير القانونية لسلطة الاحتلال، ورفضها الدائم لقرارات الأمم المتحدة.

فمنذ تناول الجمعية العامة لبند جدول الأعمال بشأن قضية فلسطين في عام ٢٠٠٧، ورغم استمرار العملية التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لم تتوقف إسرائيل، سلطة الاحتلال، عن ممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك فرض العقاب الجماعي على سكان قطاع غزة، على النحو الذي أكده وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أمام مجلس الأمن في جلساته المتعاقبة، فضلا عن تنفيذها عمليات القتل خارج نطاق القانون، ومواصلة استخدام القوة المفرطة والعشوائية ضد المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى التوسع في بناء المستوطنات والجدار العازل ومصادرة أراضي الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم، مما حال دون توفر المناخ السياسي الداعم لتحقيق هدف السلام، وأثر على سعي الطرفين للتوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الحل النهائي وفق خريطة الطريق وتفاهمات أنابوليس.

من هنا، فإن تناول الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للبند المتعلق بقضية فلسطين يكتسي أهمية خاصة، لإعادة التأكيد على دعم مساعي الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة الدول الفلسطينية المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وفق إطار زمني

واضح يتعامل مع القضايا المحورية الست بنفس الفعالية، ومن خلال مفاوضات مكثفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبدعم من الأمم المتحدة وبقية أعضاء المجموعة الرباعية الدولية.

ومما يدعو إلى الأسف، أنه رغم كل جهود المجتمع الدولي لدعم المفاوضات الثنائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وجهود السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، فإن الطرف الإسرائيلي لم يف بالتزاماته، على النحو الذي أكده تقرير الأمين العام المقدم للدورة الثالثة والستين عن التسوية السلمية لقضية فلسطين (A/63/368)، حيث أشار إلى التقدم المحرز من جانب السلطة الفلسطينية، في ما يتعلق بفرض القانون والنظام في الضفة الغربية، في الوقت نفسه الذي أكد عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه وقف الاستيطان، ومواصلتها أنشطة البناء والتوسع فيها بصورة غير مسبوقة، سعيا إلى خلق حقائق جديدة على الأرض، ولضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بصورة تؤثر سلبا على فرص نجاح مفاوضات الحل النهائي، خاصة حول حدود الدولة الفلسطينية وتمتعها بالتواصل الجغرافي والقابلية للحياة.

وبالمثل تواصل إسرائيل بنائها للجدار العازل، الذي يهدف إلى تعزيز سياسة الاستيطان خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وفي إطار السعي إلى تغيير الطابع القانوني والسكاني لأراضي الضفة الغربية، والانحراف بخط الحدود الإسرائيلية مع دولة فلسطين بعيدا عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧، ولعزل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة الغربية المحتلة، في تحد صارخ للقيمة القانونية والأخلاقية لفتوى المحكمة، وفي انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة.

إذا كان ما تقدم هو وضع الضفة الغربية، فإن الحالة في قطاع غزة تزداد سوءا، نتيجة الحصار الخانق الذي فرضه سلطة الاحتلال على القطاع، وإغلاقها للمعابر وإعاقتها للحركة، مما نتج عنه نقص شديد في إمدادات الوقود والغذاء والمواد الطبية، وتفاقم الفقر وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للسكان المدنيين، فضلا عن التصعيد الإسرائيلي الأخير في القطاع، وما قد ينتج عنه من استئناف للدائرة المفرغة المفزعة من العنف والعنف المضاد، الأمر الذي نطالب معه باحترام اتفاق التهدئة، والالتزام المتبادل بوقف إطلاق القذائف والصواريخ باتجاه المدنيين في كل من إسرائيل وفلسطين، والتزام إسرائيل بوقف جميع العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين.

إن تنفيذ خريطة الطريق وتفاهمات أنابوليس يتطلب تكثيف الجهود الدولية لضمان التوصل إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي، بدءا بالتزام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالتنفيذ الفوري لعدد من تدابير وإجراءات بناء الثقة، تحت إشراف المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي، وقيامهما بترجمة نتائج المفاوضات إلى حقيقة على أرض الواقع، بما يؤدي إلى تحقيق الحل النهائي، والدائم والعادل لقضية فلسطين، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق، ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كما يتطلب نجاح عملية السلام استمرار بذل الجهد الحثيث من جانب المجتمع الدولي لتصحيح الوضع غير القانوني القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولإلزام إسرائيل، سلطة الاحتلال، بتطبيق التزاماتها بموجب خريطة الطريق وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك الوقف الفوري لأنشطة الاستيطان، ورفع القيود المفروضة

على حرية الحركة والعبور، وإعادة فتح معابر قطاع غزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، وإطلاق سراح الأسرى والمسؤولين الفلسطينيين، ومواصلة تزويد غزة بالوقود، وفتح المعابر للسماح بتحقيق التواصل المنشود بين الشعب الفلسطيني، والقضاء على الأزمة الخانقة في قطاع غزة.

في هذا الإطار، تواصل مصر مساندة جهود استعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وتحقيق تطلعه المشروع إلى إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة أساس حل الدولتين، بجانب مساندة حق اللاجئين في العودة والتعويض، ومواصلة العمل على تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني، والحفاظ على تكامل أرض فلسطين ككيان سياسي واحد متصل في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت قيادة السلطة الفلسطينية. وتسعى مصر إلى استمرار الدعم الدولي حتى يتحقق هذا الهدف.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أعرب باسم بلادي سورية، عن شكري الجزيل للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولرئيسها سعادة السفير بول بادجي، ولشعبة حقوق الشعب الفلسطيني في الأمانة العامة، ولبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين، التابع لإدارة شؤون الإعلام، على الجهود التي يبذلونها من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والتي تطالب بوضع حد لمعاناة هذا الشعب المستمرة منذ نحو ستين عاما، والتي تعرف بشكل مختصر بالنكبة. كما لا يفوتني أن أشكر السيد رئيس الجمعية العامة، على صرخة الضمير والوجدان، التي أطلقها في بيانه في بداية أعمال هذه الجلسة.

يصادف انعقاد اجتماعنا هذا العام ذكرى مرور ستة عقود على نكبة الشعب الفلسطيني وعلى استمرار آلامه ومعاناته من تهجير وإبعاد قسري له عن وطنه فلسطين، ومنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى مدنهم وقراهم، بعد استقدام مستوطنين غرباء للاستيلاء على بيوتهم، وذلك في استهتار صارخ بقرارات الشرعية الدولية والقوانين الدولية وحقوق الإنسان.

تجتمع الجمعية العامة لمناقشة البند المعنون ”قضية فلسطين“، وذلك لإعادة التأكيد على دعم الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي، من أجل تقرير مصيره بنفسه، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعودة حقوقه المشروعة كاملة، بما فيها حق العودة للاجئين، استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣). وعلى الرغم من اتخاذ الأمم المتحدة لمئات القرارات التي طالبت إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، فإن إسرائيل لا تزال ترفض الانصياع لإرادة الشرعية الدولية، ولا يزال الشعب الفلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، ويقاسي من سياسة القتل والتدمير.

في ظل هذه الثنائية المؤسفة من عدم الانصياع الإسرائيلي للإرادة الدولية من جهة، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، من جهة ثانية، يصبح من الواجبات الملحة والعاجلة على الأمم المتحدة أن تنهض بمسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية، وذلك من خلال إيجاد حل عادل لها، باعتبار أن هذه المنظمة الدولية كانت، هي نفسها، وراء اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢). وبالتالي فإن جميع الدول الأعضاء فيها تتحمل تبعات عدم تطبيق هذا القرار حتى الآن. وكما كان رئيس الجمعية العامة، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، محقا وصائبا وشجاعا عندما وصف عجز الأمم المتحدة عن إقامة الدولة الفلسطينية بأنه أكبر إخفاق أصاب هذه المنظمة منذ تأسيسها حتى الآن. ونذكر بأن قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د-٣) حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بالتزامها بمبادئ الميثاق واحترامها له، وكذلك احترام

قراراتها ذات الصلة، وخاصة القرارين ١٨١ (د-٢) و ١٩٤ (د-٣)، اللذين يؤكدان على حق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية فوق ترابه الوطني، وعلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها قسرا. ولا ننسى أن الجمعية العامة قد أخذت علما، عند قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، بتصريحات وتفسيرات إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة آنذاك، والتزامها بخصوص تطبيق هذين القرارين. غير أن هذا الالتزام تم تغييبه بشكل مثير للانتباه في آليات المسائلة الدولية لإسرائيل. إن عدم اتخاذ مجلس الأمن لأي قرار جدي تجاه إسرائيل، بسبب اعتراض دولة معروفة دائمة العضوية، وبسبب المحاباة الآلية من قبل بعض الدول الأخرى لهذا الاعتراض، كل ذلك يرسل رسالة خاطئة من المجتمع الدولي إلى إسرائيل، مفادها أن إسرائيل فوق سلطة القانون.

واجتماعنا هذا العام ينعقد والعالم بأسره يشهد ما يصيب الشعب الفلسطيني من دمار وقتل وتهجير غير مسبوق في التاريخ البشري الحديث. كل ذلك يأتي بفعل ممارسة إسرائيل إرهاب الدولة ضد هذا الشعب الأعزل. فإسرائيل لا تزال تستبيح أماكن العبادة والبيوت الآمنة، وتحجب الدواء والماء والغذاء والكهرباء عن شعب بأكمله، وتستمر في إجراء الحفريات، بذريعة التنقيب عن الآثار في المواقع المحيطة بأماكن العبادة، وتحديدا المسجد الأقصى والحرم الشريف وبوابة المغاربة، كما تستمر في ممارسة سياسة العقاب الجماعي والتدمير المقصود، والتي كان آخرها استهداف كامل البنى التحتية لقطاع غزة، الخاضع لحصار خانق، وذلك من خلال إغلاق المعابر وتحويله إلى أكبر سجن في العالم. كما تستمر إسرائيل في توسيع المستوطنات، وبناء جدار الفصل العنصري، وتدمير البنى التحتية ومصادرة الأراضي وتجريفها، والاعتقال والتصفية والاغتيالات لرموز الشعب الفلسطيني المنتخبة ديمقراطيا، إضافة إلى تطاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هيئات الأمم المتحدة، حيث تستمر في قتل واحتجاز بعض موظفي وكالة الأونروا، وتقييد حركة موظفيها الآخرين وتفتيش سياراتها، واقتحام مبانيها بشكل يتنافى مع اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦.

وفي الوقت الذي تسعى الدول العربية إلى صنع السلام، فإن إسرائيل لا تزال مستمرة في سياساتها القائمة على قضم الأرض، من خلال تكثيف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، واستمرارها في بناء جدار الفصل العنصري، في انتهاك فاضح لفتوى محكمة العدل الدولية. لقد تبنت معظم دول العالم والأمم المتحدة، بجميع هيئاتها، موقفا واضحا وصريحا إزاء الاستيطان الإسرائيلي، حيث أدانته وطالبت إسرائيل بإيقافه. إن تكثيف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية يتناقض مع تحقيق السلام، ويشكل عقبة حقيقية أمامه، ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة.

وسورية تؤكد من جديد دعمها الثابت والمستمر لحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وهي تشدد على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر الحوار الوطني، بهدف تمتين الموقف التفاوضي الفلسطيني، وتدعيم إرادة الشعب الفلسطيني، وتسعى سورية بصفتها رئيسا للقمة العربية إلى تحقيق ذلك.

إن كانت سورية، ولا تزال، ترى أن إحلال السلام العادل والشامل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك القرار المتعلق بالجولان السوري ٤٩٧ (١٩٨١)، وإحياء عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

إن مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وأعاد التأكيد عليها مؤتمر القمة العربية في دمشق عام ٢٠٠٨، تعكس إرادة العرب في تحقيق السلام العادل والشامل، وتشكل أساسا سليما لتحقيق هذا السلام، بما ينسجم وقرارات الشرعية الدولية.

السيد منصور (تونس): وفيما نناقش البند ١٦ من جدول الأعمال، المتعلق بقضية ''فلسطين''، فإننا نحيي، في الوقت نفسه، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهو مناسبة ذات دلالات خاصة ومعان عميقة. فهذه المناسبة، إذ تدفعنا إلى الوقوف مجددا، وبانشغال وقلق عميقين، على صعوبة الوضع الذي يمر به الشعب الفلسطيني الشقيق، وخطورة استمرار معاناته اليومية، وحرمانه من ممارسة أبسط حقوقه، فإنها تؤكد التزامنا بزيادة تكثيف المساعي لوضع حد لهذه الحالة المأساوية، وتحث جميع الأطراف الفعالة على مضاعفة جهودها بقصد إيجاد الحلول العاجلة والمناسبة للأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تجدد تونس الإعراب عن انشغالها إزاء استمرار السلطات الإسرائيلية في سياستها الاستيطانية المحتلة، ومواصلة ممارساتها الاستفزازية ضد الشعب الفلسطيني. وبالإضافة إلى ما تسببه من تدهور في الأوضاع المعيشية لمئات الألوف من الفلسطينيين، نتيجة استمرار سياسة الحصار والعوائق التي تتعرض لها المعونات الإنسانية الأساسية، فإن الممارسات الإسرائيلية تُعرقل تقدم المفاوضات، وتقوض أسس السلام والاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي اتجهت فيه آمال المجموعة الدولية إلى إحياء عملية السلام، ومساندة المسار التفاوضي ودعمه، بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

لطالما دعت تونس، المؤمنة بقيم الحق والعدل، والمتشبثة بمبادئ الشرعية الدولية ومقوماتها، والمتمسكة بمبادئ القانون الدولي، إلى نصرة القضية الفلسطينية العادلة. وهي تعرب مجددا عن دعمها الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني الباسل، ووقوفها الدائم إلى جانبه، وتضامنها الكامل معه من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه. لا تكاد تخلو مناسبة من تجديد إعراب بلادي عن هذا الموقف المبدئي الثابت، حيث ما فتئ سيادة الرئيس زين العابدين بن علي يؤكد في شتى المحافل الإقليمية والدولية، ومختلف المناسبات الوطنية، على ما توليه تونس من اهتمام خاص للقضية الفلسطينية، مجددا حرص تونس على أنها ''ستبقى دائما منحازة إلى قضايا العدل والسلم في منطقتنا وفي العالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي نعتبرها قضيتنا الأولى''.

إن مسؤولية إيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية تبقى مسؤولية تاريخية مشتركة بين كل مكونات المجتمع الدولي. ولا يمكن أن نغفل في هذه الإطار الإعراب عن التقدير للجهود المتواصلة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم القضية الفلسطينية، من خلال مختلف أجهزتها وهيئاتها، لا سيما، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إلا أنه، كذلك، لا محيد عن مواصلة تكثيف هذه الجهود ودعمها ومساندة المساعي الجادة الرامية إلى إنهاء الأزمة وإحلال السلام في المنطقة.

في هذا السياق، أكد سيادة رئيس الجمهورية في رسالته بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على أن تونس ''التي تتمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وانطلاقا من دعمها الثابت والدائم للقضية الفلسطينية العادلة، تدعو مجددا الأمم المتحدة ... إلى مواصلة جهودها وزيادة تكثيف عملها من أجل تجسيم حقوق الشعب الفلسطيني وإقرارها على أرض الواقع بما يمكنه من

تحقيق تطلعاته المشروعة في الحرية والكرامة''، مضيفا أن تونس ''تؤكد التزامها بمواصلة العمل على إنجاح كل المساعي والمبادرات الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة لمجمل الصراع العربي الإسرائيلي، وبما يكفل توفير الأمن وضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط''.

لا بد من أن تتكاتف جهود الجميع لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق. وتهيب تونس بالأطراف المؤثرة، لا سيما المجموعة الرباعية، للإسهام الفعال في وضع حد لهذا الوضع المأساوي، بقدر ما تهيب بالمجموعة الدولية بأسرها لدفع مسار المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية بقصد تحقيق السلام الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة، على أسس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

السيد العييدي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أشكركم وأشكر معالي الأمين العام على ما تبذلونه من جهود لتحقيق الأمن والسلام الدوليين في ظل الظروف والمتغيرات والتهديدات التي تحيط بالعالم في هذه المرحلة الراهنة والحرجة.

إن القضايا المعاصرة تتطلب تعاون الدول لتحقيق السلم والأمن الدوليين والاستقرار في العالم. وتستدعي دورا مضاعفا للأمم المتحدة، وقوة فعالة ومقتدرة للشرعية الدولية، لدرء مخاطر الحروب والصراعات، والعمل على حل جميع القضايا بالطرق السلمية ووفقا لمبادئ الشرعية الدولية.

لقد شاركت المملكة العربية السعودية الدول العربية في مباحثات السلام التي عُقدت في مدينة مدريد عام ١٩٩١ وفي المباحثات المتعددة الأطراف، وكلها أمل بإنهاء الاحتلال الظالم الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، حيث يتطلع العرب جميعا إلى وضع حد للصراع العربي – الإسرائيلي. إلا أن إسرائيل لم تنفذ الاتفاقيات، ولا يزال الاستقرار بعيد المنال في ظل بنائها للمستوطنات ولجدار الفصل العنصري، ومصادرها للأراضي، وتهديمها للبيوت، وسلبها للحقوق من أصحابها الفلسطينيين، ومنعها وصول المساعدات الإنسانية لهم. ولا يزال الفلسطينيون يكابدون العنف والإرهاب على أيدي مستوطنين إسرائيليين مسلحين ومتعصبين.

إن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بهذه العمليات يهدف في الحقيقة إلى الاستمرار في تدمير الشعب الفلسطيني ومنشآته، وتعريضه لمزيد من القهر والعذاب، كما أن الممارسات الإسرائيلية الحالية المبرمجة تهدف إلى استسلام الفلسطينيين لليأس والإحباط.

لقد اختار العرب السلام لا الاستسلام، وكان مطلبهم ولا يزال تطبيق الشرعية الدولية، وأولها تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام العادل والشامل. وهذا يتطلب بالضرورة انسحابا إسرائيليا كاملا من الأراضي العربية المحتلة تعام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، واسترداد حقوقهم، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك الانسحاب من هضبة الجولان السورية، ومن مزارع شبعا اللبنانية.

إن الصراع العربي – الإسرائيلي لا يزال يهيم ويطغى على جميع القضايا في منطقة الشرق الأوسط طيلة العقود الستة الماضية، مما أدى بدوره إلى تنامي التطرق والإرهاب، وشكل معوقا أساسيا لمساعي التنمية والإصلاح في المنطقة التي يفترض أن تؤدي دورا حضاريا بدلا من انشغالها بالصراعات التي تستنفذ طاقتها وتبدد مواردها.

لقد أكدت جميع الدول العربية استمرار التزامها بالسلام العادل والشامل المرتكز على الشرعية الدولية.

وما تزال هذه الدول تنتظر التزاما إسرائيليا جديا مقابل ذلك. وفي هذا الإطار، فإن الحلول الجزئية لا تدعم المفاوضات الجارية بين الجانبين للوصول إلى حل نهائي شامل. فعلى الجانب الإسرائيلي الوقف الفوري لعمليات الاستيطان على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث إن استمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني يفرغ المفاوضات مسبقا من مضمونها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.